الفصل الأول

سياسة انجلترا فى مصر

فى السنوات الأولى للاحتلال

إن الغرض الذى أعلنته انجلترا من احتلالها مصر سنة ١٨٨٢ ، هو إعادة سلطة الخديو ، وقمع ثورة العرابيين ، ثم الجلاء عن البلاد بعد ذلك ؛ ولكن الحوادث التى تعاقبت بعد قمع الثورة العرابية دلت على أن هذا الغرض لم يكن صحيحاً ، وأن غرضها الحقيق إنما هو استدامة احتلالها لمصر ، وبسط سيطرتها عليها ؛ ولم يكن من سبيل لديها إلى إعلان ضمها أو فرض الحماية السافرة عليها ، لأن كلا الأمرين كان يقتضى إلغاء المعاهدات الدولية التى كانت تحدد مركز مصر الدولى ؛ ولم يكن إلغاؤها ليتم وقتئذ إلا بقبول تركيا والدول الأوروبية العظمى ، وكان مقطوعاً بأن انجلترا لا تحصل على هذا القبول ؛ فلكى تتخطى هذه العقبة ، عمدت إلى بسط حمايتها المقنعة على البلاد ، فبقى مركز مصر الرسمى كما كان قبل الاحتلال ، ولكن مركزها الفعلى قد تحول إلى بلد تحت الحماية الانجليزية ، وأساس هذه الحماية بقاء الجنود البريطانية فى مصر .

ولكى تصرف انجلترا أنظار الدول عن تلك الحماية ، وتضعف المقاومة الأهلية فى مصر ، أخذت تكرر عهودها ووعودها بالجلاء ، فى حين أنها كانت تضمر نقضها ، وتعمل على تحقيق أغراضها بتخليد احتلالها .

وكان سبيلها إلى تنظيم حمايتها على مصر القضاء على عناصر الاستقلال والحكومة الأهلية ، والسيطرة على الجيش ، واتخاذه مطية ذلولا فى يدها ، وبسط سلطانها فى الوزارات والدواوين ، والتدخل فى شؤون مصر الداخلية والخارجية ؛ ثم إلغاء الدستور ، وإبطال المجلس النيابى ، وإنشاء هيئة استشارية ، لا حول لها ولا قوة ولا تستطيع أن تحدّ من سلطة الاحتلال فى الاستئثار بزمام الحكم .

إلغاء الجيش المصرى
وتعيين سردار انجليزى

كان أول ما فكر فيه الاحتلال من التغييرات الجوهرية إلغاء الجيش المصرى، وخلق جيش صغير يرأسه ضباط من الإنجليز يتولون أمره، وقد بادر الإنجليز إلى إلغاء الجيش الوطنى، منذ الساعة الأولى للاحتلال؛ فما إن تم لهم احتلال العاصمة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢، عقب هزيمة العرابيين فى (التل الكبير)، حتى أصدر الخديو توفيق باشا، بإيعاز منهم، وهو بعد فى الاسكندرية، مرسوماً بإلغاء الجيش المصرى، صدر هذا المرسوم يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (٦ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ هـ) بسراى رأس التين[١]، وعلى أثره صرف الجنود إلى بلادهم، وأبقى كبار الضباط لمحاكمتهم، وكان صدوره هو الخطوة الأولى لقلب نظام الجيش، ومحو صبغته القومية؛ كما أن التعجيل بصدوره كان ذريعة لانجلترا لتسويغ احتلالها مصر، بحجة المحافظة على النظام، حتى يتألف الجيش المصرى الجديد، ويتبين هذا الغرض من خطاب اللورد دفرين Lord Dufferin سفير بريطانيا فى الأستانة إلى الحكومة العثمانية فى أوائل أكتوبر سنة ١٨٨٢، فإنه قد صارحها بأن تسريح الجيش المصرى يجعل من واجب الحكومة البريطانية إطالة أجل الاحتلال[٢].

وفى ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٢ أصدر الخديو مرسوماً آخر بتجريد جميع الضباط الذين اشتركوا فى الثورة العرابية، ممن كانوا برتبة ملازم ثان وملازم أول ويوزباشى من رتبهم، وحرمانهم أى حق فى المعاش أو مرتب الاستيداع، واعتبر شريكا فى الثورة كل من ساهم فى «إحدى المقاومتين العسكريتين التى

---

(١) المونيتور إجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ — ١٨٨٣. رسالة سفير فرنسا فى الأستانة إلى وزير خارجيتها فى ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨٢. وثيقة رقم ٧٩ ص ٥٦

حصلت إحداهما فى أول فبراير سنة ١٨٨٢ (واقعة قصر النيل) ، والثانية فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (واقعة عابدين)[١] ، وكذلك من وجد تحت السلاح فى ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ وبقى حاملا للسلاح إلى يوم طاعة الجيش ؛ ومن دخل العسكرية متطوعاً فى المدة من ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ليوم طاعة الجيش »[٢] ، ومعنى ذلك إقصاء جميع ضباط الجيش تقريباً من الخدمة العسكرية .

أما كبار الضباط ممن اشتركوا فى الثورة فقد حوكموا وحكم عليهم بجريمة العصيان ، ولذلك اعتبر المرسوم الخديوى الصادر بتجريد الضباط من رتبة ملازم ثان إلى يوزباشى إعفاء لهم من المحاكمة .

وعهد الخديو بتنظيم جيش جديد إلى السير فالنتين بيكر Sir Valentin Baker ، وهو ضابط انجليزى ترك الخدمة فى الجيش البريطانى ، وخدم وقتاً ما فى الجيش التركى ؛ فلما تم للإنجليز إحتلال مصر استدعاه الجنرال ولسلى Wolsley قائد الحملة الانجليزية ، والسير إدوار مالت Edouard Malet قنصل انجلترا العام ، وعهدا إليه مهمة تنظيم جيش مصرى جديد يكون خاضعاً للسياسة البريطانية ، وقد غادر الأستانة فى أواخر سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، أى قبل أن تنقضى أربعة عشر يوماً على إحتلال الإنجليز العاصمة ، وجاء مصر ، وأنعم عليه الخديو برتبة فريق ، فصار يعرف بالفريق (بيكر باشا)[٣] ، ووضع تقريراً اقترح فيه إقصاء معظم الضباط الوطنيين من الجيش ، وتعيين كبار الضباط من الإنجليز ، وكان الغرض من هذا النظام محو روح الشهامة والرجولة ، والقضاء على الروح القومية فى نفوس رجال العسكرية ، ضباطاً وجنداً ، لكى يكون الجيش المصرى أداة مسخرة فى أيدى رؤسائه وضباطه الإنجليز .

وفى ١٦ يناير سنة ١٨٨٣ أصدر الخديو مرسوما بتعيين السير افان وود Sir Evelyn Wood أحد قواد الحملة الإنجليزية سرداراً (قائداً عاما) للجيش

---

(١) راجع تفصيل هذه الوقائع فى كتابنا (الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى)

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٢

(٣) هو غير السير صمويل بيكر باشا الذى كان مديراً لخط الاستواء فى عهد الخديو اسماعيل وتكلمنا عن أعماله فى كتاب (عصر اسماعيل) ج ١ ص ١١٤

المصرى ورئيساً لأركان حربه[١] مع الإنعام عليه برتبة فريق ، فصار يسمى (وود باشا) ، وهو أول سردار انجليزى للجيش المصرى ، وظل هذا المنصب محصوراً فى القواد الإنجليز طول عهد الاحتلال[٢] .

وإنك لتلحظ من تاريخ هذا التعيين أن الإنجليز بكروا عقب الاحتلال بالقبض على ناصية الجيش ، وأن وزارة الحربية هى أول وزارة وضعوا يدهم عليها ، وهذا يدلك على أن نيتهم كانت مبيتة منذ الساعة الأولى على تثبيت أقدامهم ، وإطالة أجل احتلالهم قدر مايستطيعون ، إذ لو كان فى عزمهم الجلاء ، فما شأنهم فى وضع يدهم على الجيش المصرى وتعيين سردار انجليزى له ؟ ـ

وبتعيين الجنرال وود سرداراً للجيش المصرى صار الجيش فى قبضة الاحتلال ، وقد استعفى الجنرال استون باشا فى يناير سنة ١٨٨٣ من رياسة أركان الحرب الجيش المصرى ، وهو القائد الأمريكانى الكفء الذى كان يتولى هذا المنصب قبل الاحتلال ، واختار الجنرال وود طائفة من الضباط الانجليز لقيادة معظم فرق الجيش من مشاة ومدفعية وفرسان وأركان حرب (يناير سنة ١٨٨٣) ، واستسلم عمر باشا لطفى وزير الحربية فى ذلك العهد لبرنامج الإنجليز فى اصطناع الجيش الجديد ، ولم يقاوم لهم عملا ولا رأيا .

واقترح اللورد دفرين فى تقريره الذى سيرد الكلام عنه انقاص عدد الجيش

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٧ يناير سنة ١٨٨٣

(٢) بقى السير إفلن وود يشغل منصب السردار حتى استقال سنة ١٨٨٥ ، فعين الفريق السير فرنسيس جرنفل باشا Sir Francis Grenfell سرداراً للجيش المصرى خلفاً له فى ١٩ ابريل سنة ١٨٨٥ (الوقائع المصرية عدد ٢٢ ابريل سنة ١٨٨٥)، وقد استقال جرنفيل باشا فى مارس سنة ١٨٩٢ ليعود إلى الجيش البريطانى ، فخلفه اللورد كتشنر ، وظل يشغل هذا المنصب حتى ديسمبر سنة ١٨٩٩ ، إذ ندبته الحكومة البريطانية لحرب الترنسفال ، وعين بدله السير رجينلد ونجت باشا ، وبعد أن عين هذا مندوباً سامياً لانجلترا فى مصر عين بدله السير لى ستاك باشا فى أول ابريل سنة ١٩١٩ ، إلى أن قتل فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وهو آخر السردارين الانجليز للجيش المصرى

إلى ستة آلاف ، ونفذ اقتراحه ، فهبط عدد الجيش فى السنوات الأولى للاحتلال إلى هذا العدد ، وأصبح سنة ١٨٨٨ (٩٦٣١) من الجنود والضباط ، وبلغ عدد الضباط الانجليز الذين تولوا قيادة الجيش وإدارة شؤونه خمسة وسبعين ضابطاً ، وأقصى الضباط المصريون عن قلم المخابرات وعن إدارات الجيش الهامة ، وكانوا لا يضمنون البقاء فى مناصب الجيش عامة إلا إذا أبدوا ولاءهم للاحتلال والقواد البريطانيين ، أما إذا بدت منهم روح الوطنية فجزاؤهم الاحالة على الاستيداع أو المعاش ، وبذلك مسخ الاحتلال روح الجيش ، فضلا عن نزوله به إلى مستوى عميق من الضعف وعدم الكفاية .

ويدخل فى هذا السياق تقرير البدل النقدى للاعفاء من التجنيد ، فقد وضع هذا النظام بموجب الأمر العالى الصادر فى ٩ يونية سنة ١٨٨٦ والأوامر التى تلته ، وأدى إلى امتهان الجيش ، واعتبار التجنيد تكليفاً تختص به الطبقات الفقيرة التى لا يستطيع الفرد منها أن يفتدى نفسه بدفع البدل العسكرى .

فهذا النظام ، الذى لامثيل له فى أية أمة تحترم نفسها ، قد خرج بالجندية عن معناها السامى ، فى أنها فرض واجب على كل مواطن للدفاع عن بلاده ، إلى اعتبارها عبئاً يقع على كاهل الفقراء دون سواهم ، وبذلك حرمت البلاد روح الجندية ، وما تستتبعه من الشجاعة والتضحية ، كما حرم الجيش من الفئة التى تستطيع دفع البدل ، وهى فى الغالب الفئة المثقفة التى تنهض بمستوى الجيش ، والمفروض أنها أكثر من سواها تقديراً للواجب الوطنى والكرامة القومية .

انحطاط مستوى الجيش
وإلغاء الصناعات الحربية

انحط مستوى الجيش فى عهد الاحتلال ، فلم يعد فى البلاد سوى مدرسة حربية واحدة (بالقلعة) ، بلغ عدد تلاميذها مائة تلميذ ، وكان عدد المدارس الحربية فى عهد اسماعيل تسعاً : وهى مدرسة المشاة ، ومدرسة المدفعية (الطوبجية) ، ومدرسة الفرسان (السوارى) ، ومدرسة أركان حرب ، ومدرسة الخطرية ،

ومدرسة صف الضباط ، ومدرسة الطب البيطرى ، ومدرسة قلفاوات الشيش ، ومدرسة الجبخانة [١] ، وكان عدد تلاميذها ١٠٩٠ تلميذاً ، وكان طلبة المدارس الحربية فى عهد محمد على ١٦٧٠ .

وصار يؤخذ للمدرسة الحربية فى عهد الاحتلال من ساقطى الشهادة الابتدائية ، أو من السنة الثالثة بالقسم الابتدائى ، وقليل من حملة الشهادة الابتدائية ، واقتصر التعليم فى المدرسة الجديدة على معلومات ضئيلة ، يقوم بتدريسها معلمون ، معظمهم من الإنجليز ، ويتبين لك مبلغ انحطاط التعليم فيها من المقارنة الآتية بين مواد التعليم الحربى قبل الاحتلال ، وفى عهده .

قبل الاحتلال		فى عهد الاحتلال	
المواد	المعلمون	المواد	المعلمون
قسمو غرافيا [٢]	وطنى	لغة إنجليزية	إنجليزى
كيمياء	أجنبى	مبادئ جبر	»
استحكامات	وطنى	مبادئ حساب	»
أبنية عسكرية		مبادئ هندسة	»
طبوغرافيا		ألعاب رياضية	»
مدفعية	وطنى	لغة عربية	وطنى
ميكانيكا	»	مبادىء طبوغرافيا	ضابط المدرسة
فنون عسكرية	»	قانون المشاة	
طبيعة	»	...	...
جبر وهندسة	»	...	...
جغرافية	»	...	...

(١) راجع كتابنا عصر اسماعيل ج ١ ص ١٨٧ ، وقد أقفلت هذه المدارس فى أواخر عهد اسماعيل لارتباك شؤون الحكومة المالية

(٢) علم الهيئة . مبادىء الفلك

قبل الاحتلال		فى عهد الاحتلال	
المواد	المعلمون	المواد	المعلمون
قوانين عسكرية	وطنى	...	...
هندسة وصفية	»	...	...
جبر مثلثات مستقيمة	»	...	...
خط	»	...	...
لغة عربية	»	...	...
لغة فرنسية	أجنبى	...	...
لغة إنجليزية	وطنى وأجنبى	...	...
لغة ألمانية	أجنبى	...	...
فن الإشارة	وطنى	...	...
حساب	»	...	...
رسم عملى	»	...	...
رسم نظرى	»	...	...
لغة حبشية	»	...	...

فلا عجب أن هبط مستوى الضباط فى العلم والكفاية على عهد الاحتلال،[1]

---

(١) نشرت (الوقائع المصرية) إعلاناً من وزارة الحربية بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ عن حاجة المدرسة الحربية لخمسة وعشرين تلميذاً (للانتظام فى المحلات الخالية الموجودة بالمدرسة)، وأعدت لذلك امتحاناً لاختيار هذا العدد، وجعلت شروط الدخول فى الامتحان تقديم الطالب شهادات : (١) بأنه مصرى (٢) بأن عمره من ١٦ إلى ٢٠ سنة (٣) بحالة أبيه ووظيفته (٤) الشهادات التى يكون تحصل عليها فى أى مدارس تعلم فيها . والمواد التى يجرى فيها الامتحان هى : الحساب . الهندسة العادية . اللغة العربية . الجغرافية . الانجليزى . الفرنساوى (الوقائع المصرية عدد ٢٠ يناير سنة ١٨٨٤)

ويتبين لك من هذه المواد أنها دون مستوى الشهادة الابتدائية

وأعلنت فى ١٨ فبراير سنة ١٨٨٤ أنه بما ان المدارس الحربية ليس فى إمكانها أن تقدم للجيش العدد الكافى من الضباط فإن الوزارة ستجرى امتحاناً لتخريج اثنى عشر ضابطاً . ويتقدم لهذا الامتحان من يرغب من مستخدمى الحكومة أو من تلاميذ المدارس الحربية سابقاً =

وفقد الأمل إلى وقت طويل فى أن يكون للبلاد جيش مصرى جدير بالدفاع عنها وحفظ كيانها .

وقد ألغيت جميع الترسانات التى أسست فى عهد محمد على واسماعيل لصب المدافع وصنع البنادق والذخائر ، وبيعت آلاتها وأدواتها بأبخس الأثمان ، وصارت مهمات الجيش وذخيرته تشترى من انجلترا ، وبالجملة جردت مصر من كل قوة تدافع عنها ، وأودعت جميع الذخيرة قلعتى القاهرة والخرطوم ، بحراسة ضباط من الإنجليز ، وحرم على كل ضابط مصرى القيام بالمحافظة عليها . وصارت الذخيرة لا توزع على الأورط إلا عند التمرين .

السيطرة على البوليس

وأصدر الخديو مرسوما فى ٨ يناير سنة ١٨٨٣ بتعيين السير فالنتين بيكر باشا مفتشاً عاما للبوليس وقومندانا عاما له[1]، فصارت قوات البوليس فى القطر

= أو من المهندسخانة أو المساحة أو أية مدرسة أخرى أميرية ، أو من المدنيين ، ويجرى هذا الامتحان فى المواد الآتية : (١) القراءة العربية والخط والاملاء (٢) الحساب (٣) تاريخ مصر (٤) الجغرافية (٥) اللغة الانجليزية أو الفرنسية (٦) الجبر والهندسة (٧) علم ركوب الخيل . والمواد الثلاث الأخيرة غير ضرورية ، ومن ينجح فى هذا الامتحان يعين ضابطاً على سبيل التجربة لمدة ثلاثة أشهر ثم يثبت إذ حسنت الشهادة فى حقه من رئيس الأورطة التى يلحق بها (الوقائع المصرية عدد ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٤)

ومعنى ذلك اختيار الضباط دون أن يتلقوا تعليما حربياً أو يتخرجوا من مدرسة حربية .

وأعلنت بتاريخ ١٥ يوليه سنة ١٨٨٦ عن شروط امتحان راغبي الدخول فى المدرسة الحربية ، وهى أن يكون الطالب مصرى الجنس بالغاً من العمر من ١٦ إلى ١٨ سنة ، وإذا لم يسبق له الدخول فى مدارس الحكومة فيقدم شهادة تدل على سنه ومركز عائلته فى الهيئة الاجتماعية وشهادة بحسن سلوكه وشهادة بتطعيم الجدرى له ، ويمتحنون فى المواد الالزامية الآتية : العربية . الانجليزية أو الفرنسية . الجغرافية . الحساب . الهندسة . أما الامتحان الاختيارى فيشمل الألمانية والطليانية والتركية والجبر وإقليدس والتاريخ الحديث والخفة الجسدية (الألعاب الرياضية) وركوب الخيل (الوقائع المصرية عدد ٢١ يولية سنة ١٨٨٦)

(١) الوقائع المصرية عدد ٩ يناير سنة ١٨٨٣

المصرى تحت سيطرته ، وهكذا تم للإنجليز السيطرة على الجيش والبوليس فى شهر يناير سنة ١٨٨٣ ، ولّما يمض على الاحتلال أربعة أشهر .

إلغاء قوانين الاصلاحات العسكرية

وأصدر الخديو مرسوما آخر بإلغاء القوانين التى صدرت فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وهى القوانين التى طالب بها العرابيون لاصلاح الجيش ونظامه ، وصدرت إبّان الثورة العرابية ، وكان المقصود منها تحسين حالة الضباط والجند ، كقانون الأجازات العسكرية البرية والبحرية ، وقانون تسوية حالة الضباط المحالين على الاستيداع ، وقانون معاشات الجهادية ، وقانون القواعد الأساسية للترقى ، وقانون الضمائم والامتيازات والاعانات العسكرية ، فألغى الخديو هذه القوانين ، وأمر بالرجوع إلى أحكام النظام القديم ، إلى حين وضع قانون للعسكرية ، وألغى المرسوم الصادر فى ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ الذى زيدت فيه مرتبات الضباط والجند ، وألغيت جميع العلاوات التى أضيفت إلى مرتبات الاستيداع ومعاش التقاعد .

إلغاء البحرية المصرية

بينا فى كتابنا (عصر اسماعيل) أن الخديو اسماعيل عنى فى أوائل حكمه بتجديد أسطول مصر الحربى والتجارى ، فبعث النشاط فى ترسانة الاسكندرية (دار الصناعة) ، وأحيا معاملها ومصانعها ، فعاد إليها بعض النشاط الذى كان لها فى عهد محمد على ، وأنشئ بها بعض السفن الحربية فى عهد ولاية عبد اللطيف باشا ، ثم شاهين باشا ، لوزارة البحرية ، وباسم الأول منهما سميت البارجة (لطيف) ، وتم فى عهد الثانى بناء البارجة (الصاعقة) ، وأوصى الخديو بصنع عدة سفن حربية مدرعة فى ترسانات أوروبا ، وجدد المدرسة البحرية بالاسكندرية ، وأنشأ مدرسة بحرية أخرى بجوار الترسانة ، أحضر لها

المدرسين الأكفاء من مصر وأوروبا ، وعهد بنظارتها إلى ضابط قدير من ضباط البحرية الانجليزية وهو (مكيلوب باشا) ، ووكيله ضابط مصرى كفء ، وهو عبد الرازق بك درويش ، ثم تولى هو نظارتها من بعده ، وكان من كبار أساتذتها سليمان قبودان حلاوه ، من مشاهير ضباط البحرية ، ومن هذه المدرسة تخرج اسماعيل باشا سرهنك ، مؤلف كتاب حقائق الأخبار عن دول البحار ، وناظر المدرسة الحربية ، وقد أوردنا أسماء البوارج الحربية والبواخر التجارية التى كانت لمصر فى ذلك العهد[١] ، وكان عددها بحسب إحصاء اسماعيل باشا سرهنك ١٨ سفينة حربية ، عدا ثلاث سفن حربية أخرى مخصصة لركوب الخديو .

ومن رجال البحرية المشهورين فى ذلك العهد الأميرال قاسم باشا ، الذى عمل على رفع شأن الأسطول المصرى ، وتقوية وحداته ، وهو آخر من تولى الأميرالية العامة للأسطول من قواد البحرية المصريين[٢] .

---

(١) راجع كتابنا (عصر اسماعيل) ج ١ ص ١٩٥ وما بعدها

(٢) ترجم له اسماعيل باشا سرهنك فى كتابه (حقائق الأخبار عن دول البحار) ج ٢ ص ٤٤٩ ، فذكر ما خلاصته أنه تخرج من المدرسة البحرية بالاسكندرية وصار ضابطا بالأسطول سنة ١٢٦٥ هـ (١٨٤٩ م) ، وفى سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨ م) نال رتبة الصاغ وعين رباناً للباخرة (أسيوط) فى البحر الأبيض المتوسط ، وفى سنة ١٢٧٦ (١٨٥٩ م) رقى إلى رتبة بكباشى وعين قبودانا للبارجة (محمد على) واستمر يرقى فى المناصب البحرية ، ولما اشتركت مصر فى حرب كريت (سنة ١٨٦٦) تولى قيادة العمارة البحرية التى أقلت الجيش المصرى إلى الجزيرة ، وبعد أن عاد من كريت عين قبودانا للباخرة المحروسة المخصصة لركوب الخديو اسماعيل ، وكان ذلك تمييزاً أدبياً له ، وسافر بها إلى لندن سنة ١٢٩٠ (١٨٧٣ م) لاصلاحها وتغيير مراجلها ، ورقي بعد عودته إلى رتبة الفريق البحرى ، وعين وكيلا لوزارة البحرية ، وتولى سنة ١٨٧٦ قيادة العمارة البحرية الكبيرة التى أقلت الجيش المصرى من السويس إلى مصوع فى حرب الحبشة

وعهد إليه الخديو اسماعيل الاشراف على نقل الحملة المصرية التى اشتركت فى حرب البلقان سنة ١٨٧٦ ، وكان عددها سبعة آلاف مقاتل ، وقام بمهمته خير قيام ، وفى سنة ١٢٩٥ (١٨٧٨ م) اعتزل الخدمة فى أواخر حكم اسماعيل على عهد الوزارة المختلطة (وزارة نوبار الأولى) لخلاف وقع بينه وبين موريس بك مفتش خفر السواحل إذ انتصرت الوزارة لجانب موريس بك ، ولما تولى الخديو توفيق أمر باعادته إلى منصبه (وكيل وزارة البحرية) سنة ١٢٩٦ (١٨٧٩ م) ، وبقى يتولاه إلى أن أحيل إلى المعاش سنة ١٢٩٨ (١٨٨١ م) ، ثم توفى فى ١٩ رمضان سنة ١٣١٥ (١٨٩٨ م) .

فلما وقع الاحتلال اضمحلت المنشآت البحرية كافة ، وكان قد بدأ اضمحلالها فى أوائل عهد الخديو توفيق ، بسبب تدخل الرقيبين الماليين الإنجليزى والفرنسى ، بدعوى الاقتصاد فى الميزانية .

وفى سنة ١٨٨٤ قررت الحكومة قصر البحرية على السفن (المحروسة) و (محمد على) و (الصاعقة) ، فى البحر الأبيض المتوسط ، و(الجعفرية) و (فجر) و (الطور) بالبحر الأحمر ، وبيعت السفن الحربية الأخرى أو حطمت وبيعت أجزاؤها وآلاتها قطعاً ، بحجة عدم صلاحيتها ، ثم بيع الباقى من هذا الأسطول تدريجاً ، حتى لم يبق منه سوى (المحروسة) وقد جعلت يختاً لركوب الخديو

وعطلت الترسانة البحرية بالأسكندرية ، وبيعت أدواتها وآلاتها ومهماتها ، وأصبحت أثراً بعد عين .

وألغيت المدرسة البحرية التى كانت بالأسكندرية ، وعطل الحوض الحجرى المعد لإصلاح السفن بالأسكندرية وبيعت الآلات التى كانت معدة لإخراج المياه منه ، وألحق الحوض العائم الذى كان بهذا الثغر بمصلحة وابورات البوستة الخديوية ، وكذلك حوض السويس مع المعامل البحرية التى كانت بميناء ابراهيم[1] بالسويس ، وبذلك ألغيت البحرية الحربية إلغاء تاماً .

أما البواخر النيلية فقد غرق بعضها أو تحطم فى عهد الثورة المهدية ، وبيع البعض الآخر إلى شركة كوك الإنجليزية ، وبقى النزر اليسير منها تابعاً لوزارة الأشغال ، وكذلك أحيلت ترسانة بولاق على هذه الوزارة ، فأخذت فى تصفية بواخرها وبيعها ، واستبقت القليل منها لركوب المفتشين الإنجليز ، وفى عهد الخديو عباس بيعت بواخر البوستة الخديوية بأبخس الأثمان إلى شركة إنجليزية ، فألغيت البحرية التجارية ، كما تراه مفصلا فى موضعه من كتابنا (مصطفى كامل)[2]

---

(١) هو الميناء الذى كان خاصاً بالسفن الحربية بثغر السويس وأنشئ فى عهد سعيد باشا

(٢) ص ٣١٥ وما بعدها

جيش الاحتلال

ولما اطمأنت انجلترا على مركزها الفعلى فى مصر ، أخذت تنقص من عدد جيش احتلالها تدريجاً ، فبعد أن كان فى إبان الحرب العرابية ٥٠,٦٠٠ مقاتل ، هبط إلى ١٢٠٠٠ فى نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، وكان يتولى قيادته الجنرال أليزون Alizon ، وفى أبريل سنة ١٨٨٣ خلفه الجنرال ستفنسن Stephenson ، ونقص عدد الجيش فى يونيه سنة ١٨٨٣ إلى ٦٧٦٣ جندى ، ثم هبط بعد ذلك إلى ثلاثة آلاف ، ولم يزد على هـــذا العدد فى العشر السنوات الأولى للاحتلال ، وهذا الجيش ، قل عدده أو كثر ، هو رمز السيطرة البريطانية ، وفى ذلك يقول اللورد ملنر فى كتابه [1] : « إن وجود طابور واحد من الجيش الإنجليزى يعطى لنصائح القنصل البريطانى العام وزناً لا يكون لها بدونه ، ولا جرم أن سحب جنودنا من مصر يعرض نفوذنا فيها للانحلال »

مهمة اللورد دفرين

وتقريره

اعتزمت الحكومة البريطانية عقب الإحتلال وضع نظام جديد للحكم ، يكفل لها جعل مصر تحت مطاق سيطرتها ، وليس من عادة الإنجليز فى سياستهم التسرع فى رسم الخطط والبرامج ، بل هم قوم جبلوا على الأناة وبعد النظر ، وسعة الحيلة فى وضع مشروعاتهم وتنفيذها تدريجاً ، لكى يكفلوا تحقيق أغراضهم التى يرمون إليها ، ومن هنا تعرف سبباً من أسباب نجاح سياستهم الاستعمارية ، لأنهم أحكموا تدبير خططهم ، فى حين أن خصومهم فى الغالب لم تكن لهم خطط مرسومة محكمة ، وليدة البحث والتمحيص .

فلما تم لهم احتلال مصر ، لم يكتفوا بالاحتلال العسكرى ، بل شرعوا فى تغيير نظام الحكم فى البلاد ، ووضع نظام جديد ، يساعدهم على استمرار

---

(١) انجلترا فى مصر England in Egypt

السيطرة عليها ، وأوفدوا لذلك رجلا من دهاقنتهم فى السياسة ، وهو اللورد دفرين Lord Dufferin سفير انجلترا فى الآستانة ، فعينته الحكومة البريطانية « مندوباً ساميا » فى مصر ، لكى يدرس حالتها ، ويقدم عنها تقريراً بما انتهى إليه من الآراء والمقترحات ، وكانت مهمته الرسمية « إعادة تنظيم البلاد بعد أن تم القضاء على الثورة » .

أما مهمته الحقيقية فتنظيم الحماية المقنعة على مصر ، وقد ندبته حكومته لهذه الغاية فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٨٨٢ .

وهذه المهمة فى ذاتها ، وتعجيل الإنجليز بندب اللورد دفرين للاضطلاع بها ، قبل أن يمضى على احتلالهم القاهرة خمسة وأربعون يوما ، يدلك على نيتهم فى تثبيت احتلالهم ، ورسوخ أقدامهم فى البلاد .

ويتبين لك حسن تدبير السياسة الإنجليزية من اختيار اللورد دفرين لهذه المهمة ، فإنه فضلا عما اشتهر به من اصالة الرأى والكفاية ، وسعة الاطلاع على أحوال الشرق ، قد تتبع بوصف كونه سفير انجلترا فى تركيا الأطوار الأخيرة للمسألة المصرية ، ووقف على أسرارها ، ولقد تولى هذه السفارة منذ مايو سنة ١٨٨١ ، وكان من قبل سفيراً لانجلترا فى الروسيا منذ سنة ١٨٧٩ ، وكلا المنصبين لا يشغلهما إلا أقطاب السياسة المحنكون ، واشترك فى مؤتمر الآستانة ، خلال الحوادث العرابية ، وكان له أثر كبير فى تدبير الدسائس التى أدت إلى الاحتلال ، فهو من الناحية الانجليزية أقدر الرجال على رسم الخطط التى تكفل نجاح سياستها .

وبهذه المناسبة يجمل بنا أن نلاحظ الفرق بين حسن اختيار انجلترا لرجالها الذين تعهد إليهم بالمهام الجسام ، فى مختلف العصور والبلدان ، وإهمال الحكومات المتعاقبة فى مصر اختيار الرجال الذين تكل إليهم شؤونها ، كبيرها وصغيرها ، وهذا الفرق وحده يلقى كثيراً من الضوء على أسباب نجاح السياسة الانجليزية ، وإخفاق السياسة المصرية ، وتعثر سير الاصلاح والتقدم فى الشؤون المصرية عامة ، فإن حسن اختيار الرجال للمهمات التى تعهد إليهم ،

واضطلاعهم بواجباتهم ، من أول دعائم الاصلاح فى جميع المرافق القومية

جاء اللورد دفرين إلى الاسكندرية يوم الثلاثاء ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، تصحبه عقيلته ، فاستقبل فيها وفى العاصمة استقبالا فخماً ، أعده الإنجليز باتفاقهم مع الحكومة المصرية ، لكى يلفتوا الأنظار إلى مقدم عميدهم الذى جاء ليهيمن على أقدار البلاد ومصايرها ، فأطلقت المدافع بالإسكندرية من البارجة المصرية (محمد على) تحية له ، واستقبله أحمد رأفت باشا محافظ الثغر ، وعثمان بك عرفى (باشا) مأمور الضبطية (الحكمدار) ، وثلة من ضباط الجيش البريطانى ، ونزل ضيفاً بسراى رأس التين ، وبعد أن تناول ومستقبليه طعام الغداء بالسراى ، ذهب إلى المحطة ، حيث استقل قطاراً خاصا إلى العاصمة ، فوصلها بعد الغروب بساعة ، وكان فى انتظاره بالمحطة شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، وعلى ذو الفقار باشا رئيس التشريفات[1] ، نائباً عن الخديو ، ولفيف من كبار رجال الحكومة ، والسير إدوار مالت Edouard Malet قنصل انجلترا العام فى مصر ، ورجال الوكالة البريطانية ، والجنرال أليزون Alison ، القائد العام للجيوش البريطانية ، وثلة من ضباط الجيش البريطانى ، واصطف فى المحطة فريق من رجال البوليس ، فلما نزل من القطار حيا مستقبليه ، مبتدئاً بالسير إدوار مالت ، ثم استقل عربة ركب إلى جانبه فيها ذو الفقار باشا ، واستقلت عقيلته عربة أخرى صحبة السير إدوار مالت ، وذهبوا إلى قصر النزهة بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن) حيث أعد لإقامته[2] .

وفى صبيحة اليوم التالى (٨ نوفمبر سنة ١٨٨٢) ، توجه إلى سراى الجزيرة ، تحف به كوكبة من الفرسان الإنجليز ، يصحبه السير ادوارد مالت ، وزكى بك التشريفاتى ، والمستر نيكاسون سكرتيره الأول ، والمستر بلند Bland سكرتيره الثانى ، فقابلهم الخديو بالحفاوة والإكرام ، وقابل اللورد هذه الحفاوة بالثناء

---

(١) والد المرحوم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢ والمونيتور اجبسيان عدد ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٢

على الخديو ، وأبان له أنه اكتسب ثقة أوروبا ، بما أبداه من الحزم والثبات ... وقد أطلقت له المدافع من القلعة ، عند خروجه من قصر النزهة ، وعند عودته إليه[1] .

وفى الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم ردّ له الخديو الزيارة فى قصر النزهة ، وتبادل الزيارة مع شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، ثم أخذ يتفرغ للمهمة التى عهدت بها إليه حكومته ، ويضع تقريره المشهور الذى صار أساس السياسة الإنجليزية فى مصر ، وبقى نحو ستة أشهر يشرف على أحوال البلاد ، وتتبع محاكمة زعماء الثورة ، وأملى فيها إرادته حتى انتهت المحاكمة ، وبعد أن أتم مهمته ووضع تقريره غادر مصر فى مايو سنة ١٨٨٣ عائداً إلى الأستانة ، مقر منصبه الرسمى .

خلاصة تقرير اللورد دفرين

رفع اللورد دفرين تقريره إلى اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية انجلترا ، فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ ، وهو من الوثائق الهامة فى المسألة المصرية ، لأنه وضع أساس سياسة انجلترا فى مصر فى عهد الاحتلال .

ورغم ما فى التقرير من العبارات الخلابة ، وما يبدو فيها من العطف على الأمانى المصرية ؛ فإن روح السياسة الاستعمارية تتراءى فى ثنايا عباراته ، فقد وضع فيه قواعد السيطرة البريطانية والحماية المقنعة على مصر ، ورسم الخطط التى اتبعتها انجلترا طوال سنى الاحتلال ، وأساس هذه الحماية بقاء جيش الاحتلال فى مصر ، ووضع طائفة من كبار الموظفين البريطانيين على رأس المصالح العامة ، بحيث تكون الحكومة خاضعة لهم ، ولا يبرم أمر إلا بإرادتهم

وسنذكر هنا خلاصة موجزة لأهم محتويات التقرير

أبدى اللورد دفرين فى مقدمة تقريره أنه لا ينصح بأن تتولى انجلترا حكم

---

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٢

مصر المباشر وإدارتها ، لأنها لو فعلت ذلك فإنها تثير سخط المصريين وكراهيتهم ، وتكون عرضة للدسائس والمؤامرات ، فتضطر بإزائها إما إلى الجلاء عن البلاد بشروط مهينة ، أو ضمها إلى أملاكها ، وهو ما لا ينصح به ، ولكن الطريقة التى يراها هى الاكتفاء بنصيب أقل فى السيطرة على البلاد ، وإعداد المصريين لأن يحكموا أنفسهم فى ظل الصداقة (يقصد الحماية) البريطانية

وتكلم عن الجيش المصرى ، فذهب إلى أن مصر ليست فى حاجة إلى قوة عسكرية كبيرة العدد للدفاع عنها (تأمل !) ، لأنها تحدها الصحارى من ثلاث جهات ، وأن مهمة الجيش يجب أن تنحصر فى إقرار الأمن والنظام داخل البلاد !! وأن إنشاء جيش لا يتجاوز عدده ستة آلاف جندى كاف لهذا الغرض ، على أن يتولى قيادته قائد انجليزى لمدة من الزمن ، لم يحددها فى تقريره ، يعاونه لفيف من الضباط الإنجليز لقيادة الآليات

وتكلم عن البوليس فجد جعله تحت إمرة مفتش عام ومساعد له من الأوروبيين (الإنجليز) ، يعاونه فى ذلك بعض المفتشين البريطانيين .

وبذلك وضع اللورد دفرين فى تقريره قاعدة تجريد مصر من كل قوة حربيـة ، وهى القاعدة التى حرصت السياسة الانجليزية على اتباعها طول عهد الاحتلال .

وعرض للنظام الدستورى فقال : « إن مصر ليست كفؤاً لأن يكون لها مجلس نيابى وحكومة ديمقراطية » . وقال إن مجلس النواب الذى انتخب سنة ١٨٨١ لم يكن يمثل الأهلين ، لأنه كان مؤلفاً من أصحاب الأملاك والأعيان ، وأن هذه الطبقة لا تكترث لمصالح الفلاحين ، ورسم فى تقريره نظام مجالس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديريات ، وهو النظام الذى ابتكره وصدر به المرسوم الخديوى أثناء إقامته فى مصر ، طبقاً للقواعد التى اقترحها فى تقريره ، والتى سنبسطها فى الفصل الثالث .

وتكلم عن القضاء ، فأشار إلى صدور لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة ، التى تقررت فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ (قبل الاحتلال) ، وألمع إلى تعطيل

العمل بها بسبب حوادث الثورة العرابية ، ثم استئناف اللجنة التى وضعت هذه اللائحة عملها ، وإعدادها القوانين الحديثة ، وحبذ إدخال العنصر الأوروبى فى المحاكم الأهلية ، وإسناد وظيفة النائب العمومى إلى محام انجليزى ، وبإيعازه عين فعلا السير بنسون مكسويل Sir Benson Maxwell نائباً عمومياً فى ٢٤ مارس سنة ١٨٨٣ ، بدلا من اسماعيل يسرى باشا[١]

وعرض لأعمال الرى والأشغال العمومية ، وأظهر ما بين نظام الرى فى مصر والهند من الشبه ، ونصح بأن تستعير الحكومة المصرية مهندساً كبيراً ممن مارسوا أعمال الرى فى الهند ، يناط به كل ما يتعلق بأمور الرى فى مصر ، وكذلك حبذ تعيين مفتشين بريطانيين للرى يستحقون الثقة ، وبإيعازه صدر المرسوم الخديوى ، فى ١٥ مايو سنة ١٨٨٣ ، بتعيين الكولونل كولن سكوت منكريف Colin Scott Moncrieff مفتشاً عاما للرى فى وزارة الأشغال[٢] .

وشرح نظام التعليم ، وعرج على النظام المالى والدائرة السنية والدومين ، ومصلحة التاريخ (المساحة)

ثم شرح حالة الفلاحين ، وما عليهم من الديون ، وأبان أن المحاكم المختلطة ، منذ إنشائها سنة ١٨٧٥ ، قد حركت فى نفوس الأعيان والفلاحين الميل إلى الاستدانة ، برهن أطيانهم إلى المرابين الأجانب ، الذين وجدوا من نظام القضاء المختلط ضماناً كافياً لاستيفاء ديونهم ، فنشأ عن ذلك زيادة ديون الأهلين ، فى السنوات التى تلت إنشاء المحاكم المختلطة ، زيادة جسيمة ، وأن هذه المحاكم ترعى بغير حق مصالح الدائنين ، وانتقلت بسببها ملكية أطيان كثيرة إلى أيدى الأجانب

واقترح صيانة لأملاك صغار المزارعين ، منع البيع الجبرى وفاء للدين ، فى مقدار محدود من أطيانهم ، يبقى محفوظاً لهم ، ليقوم بأود المالك ، وإنشاء

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٥ مارس سنة ١٨٨٣

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٧ مايو سنة ١٨٨٣

بنوك زراعية تمد المزارعين بالقروض بفائدة ١٢ ٪ ، ولا تتجاوز السلفة ٧٥ ٪ من قيمة الأطيان المرهونة

وتكلم عن السودان ، وكانت الثورة المهدية وقتئذ فى إبانها ، وجموع المهدى تحاصر (الأبيض) عاصمة كردفان (يناير سنة ١٨٨٣) ، فأشار إلى ما كان ينصح به بعضهم للحكومة المصرية بالتخلى عن السودان ، وقال : إنه لا يتوقع أن تقبل مصر هذه السياسة[1] ، لأن مصر فى حاجة إلى استبقاء أملاكها فى وادى النيل ، على طول مجراه ، ثم تكلم عن الثورة المهدية ، فقال إنها ترجع إلى سوء الإدارة المصرية ، وقد كتب تقريره قبل واقعة شيكان ، (التى أبيد فيها الجيش المصرى فى كردفان ، وسنتكلم عنها فى الفصل الثامن) ، وأشار إلى مقدمات هذه الواقعة ، فألمع إلى اختيار الحكومة المصرية للكولونل هيكس (باشا) رئيساً لأركان حرب الحملة السودانية ، وزعم أن اختياره لم يكن بتدخله ، ولا بتدخل السير ادوار مالت القنصل البريطانى العام

وأشار فى ختام تقريره إلى المصاعب المالية والاقتصادية التى تكتنف مصر ، وقال إن رجال الحكومة الوطنيين لا يستطيعون مواجهة هذه المصاعب ، دون إرشاد الإنجليز ومساعدتهم ، وأنه لا يجوز أن يتم الجلاء عن مصر قبل إتمام إصلاح شؤونها ، والتغلب على المصاعب التى تحيط بها ، أى أنه وضع قاعدة بقاء الاحتلال ، وعدم تحديده بوقت معلوم

وقد اتبع وهو فى مصر السياسة التى أشار بها ، وهى التدخل فى شؤون الحكومة ، وإملاء إراداته عليها ، فبإيعازه عين السير افلن وود سرداراً للجيش المصرى ، والسير فلنتين بيكر مفتشاً عاماً للبوليس ، والسير بنسون مكسويل Benson Maxwel نائباً عمومياً للمحاكم الأهلية ، والكولونل سكوت منكريف مفتشاً عاماً للرى بوزارة الأشغال ، وتدخل فى محاكمة العرابيين ، وأبدى اهتماماً بشأن عرابى ، ووجه التحقيق والمحاكمة الوجهة التى أرادها ، وطلب من

---

(١) قد قبلتها مع الأسف بعد كتابة تقريره بعام كما سيجىء بيانه

الحكومة المصرية المحافظة على حياة عرابى ، وهدد الوزارة والخديو إذا أصابه سوء ، وكان ما أراد ، فاستبدل بحكم الإعدام النفى إلى سيلان ، وبإيعازه أيضاً أبطل الدستور ، وألغى مجلس النواب ، وحلّ محله مجلس شورى القوانين ، وصدر به القانون النظامى الجديد فى أول مايو سنة ١٨٨٣ ، قبل رحيله عن مصر ، طبقاً للقواعد التى رسمها فى تقريره

تعيين اللورد كرومر قنصلا عاماً

عاد اللورد دفرين إلى الأستانة فى مايو سنة ١٨٨٣ ، وكان السير ادوار مالت Edouard Malet لم يزل قنصلا عاماً لانجلترا فى مصر ، فرأت الحكومة الانجليزية أن تعهد فى تنفيذ تقريره إلى قنصل عام يكون له من السيطرة والنفوذ ما يجعله فى مقام نائب الملك ، أو الحاكم العام فى المستعمرات

فاختارت لهذا المركز السير افلن بارنج Sir Evelyn Baring ، الذى عرف بعد ذلك باللورد كرومر Lord Cromer ، فأعلن وكيل الخارجية البريطانية فى مجلس العموم تعيينه فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨٣ ، وجاء مصر يوم ١١ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ، وهو الذى بقى يسيطر على أحوال البلاد ثلاثاً وعشرين سنة ، كان فى خلالها الحاكم المطلق لمصر ، وتضاءلت بجانبه كل سلطة وطنية ، وصار له من النفوذ والسلطان أكثر مما لحكام المستعمرات البريطانية

الحماية المقنعة على مصر

كان من المتعذر على انجلترا كما أسلفنا تغيير مركز مصر الدولى ، دون مصادقة تركيا والدول التى اشتركت فى إبرام معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، من أجل ذلك جعلت سبيلها إلى السيطرة على مصر بذل (النصائح) الإلزامية إلى الحكومة المصرية ، وبذلك وضعت مصر تحت حمايتها المقنعة .

(فالنصائح) إذن كانت وسيلتها إلى التدخل فى شؤون الحكومة المصرية ، وهذا يدلك على ضعف مركز انجلترا الرسمى ، رغم الاحتلال ، ولو أنها وجدت

من وزراء مصر مقاومة لسياستها، لما استطاعت أن تجد من تلك (النصائح) ما يحقق لها أغراضها.

النصائح الإنجليزية

تلغراف اللورد جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣

وقد أوضح اللورد جرانفيل Lord Granville وزير الخارجية البريطانية مركز انجلترا فى مصر عقب الاحتلال فى تلغراف أرسله إلى الدول العظمى بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣، قال فيه:

« إنه وإن كانت القوات البريطانية باقية فى مصر إلى الآن لصيانة النظام العام، فإن حكومة جلالة الملكة تنوى سحبها عند ما تسمح بذلك حالة البلاد وتستطيع بوسائلها تثبيت سلطة الخديو، وإلى أن يحين ذلك فإن مركز حكومة جلالة الملكة بإزاء سموه يقضى عليها ببذل « نصائح » لتتأكد من أن النظام الذى سيوجد يكون مرضياً ويحتوى على عوامل الاستقرار والتقدم »[1]

تلغراف جرانفيل الثانى

فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤

أخذت انجلترا تتبع سياسة « النصائح » فى مصر، فلما وجدت من شريف باشا امتناعاً عن قبولها، إذ رفض أن يقر إخلاء السودان كما سيجىء بيانه، انكشفت السياسة البريطانية بتلغراف جرانفيل الثانى الذى أرسله إلى السير إفلن بارنج فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤[2]، وأوجب فيه العمل بالنصائح البريطانية،

---

(١) انجلترا فى مصر: للورد الفريد ملنر ص ٦٨

(٢) أى بعد عام من تلغرافه الأول

وقد أرسله لمناسبة توقف شريف باشا عن تقرير إخلاء السودان ، مما أدى إلى استقالته ، وهذا نص التلغراف :

« ذكرتم فى برقيتكم المؤرخة فى ٢٢ من الشهر الماضى أنه فى حالة إصرار حكومة صاحبة الجلالة الملكة على طلب إخلاء السودان ، لا تقبل حكومة الخديو حسب رأيكم تنفيذ هذه السياسة ، ولا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب ، مادام الاحتلال البريطانى المؤقت قائماً فى مصر ، أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع النصائح التى ترى إسداءها للخديو فى المسائل الهامة التى تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر ، ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها إلى أن تصرّ على اتباع السياسة التى تراها ، ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقاً لهذه السياسة ، وان حكومة جلالة الملكة لواثقة من أنه إذا اقتضت الحال استبدال احد الوزراء ، فهناك من المصريين سواء من شغلوا منصب الوزارة ، أو شغلوا مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى قد يصدرها إليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة »[1]

فمركز انجلترا فى مصر فى عهد الاحتلال كان مناطه بذل (النصائح) إلى الحكومة المصرية ، وإرغامها على اتباع هذه (النصائح) ، وهو مركز غير شرعى ، لم يستمد وجوده من معاهدة أو اتفاق ، بل هو قائم على مجرد الغصب والعدوان ، ولولا أنها وجدت وزراء يطيعون (نصائحها) لما أمكنها تثبيت هذا المركز المضطرب ، ويبدو لك اضطرابه من كونها لم تستطع تغيير مركز مصر رسمياً ، ولكنها باستسلام الوزراء المصريين ، واتباعهم (نصائحها) ، قد صار

---

(١) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٤ ج ١ ص ١٧٦

مركزها أشبه بحماية مقنعة ، كانت سبيلها إلى انتهاك حقوق مصر ، والعبث باستقلالها ، وقد وصف اللورد ملنر هذه الحالة بقوله :

« إننا وضعنا مصر تحت حمايتنا ، ولم تكن هذه الحماية سافرة ولا شرعية ، ولكنها حماية لم نكن نستطيع أن نعترف بها ، ولا أن نطالب من الغير أن يعترف بها ، أو بعبارة أخرى هى حماية مقنعة ، غير محدودة السلطة ، ولا مؤقتة بأجل ما ، لتحقيق أغراض صعبة وبعيدة المدى »

It was a Protectorate which we would not avow ourselves, and therefore could not call upon others to recognise. It was a veiled Protectorate of uncertain extent and indefinite duration for the accomplishment of a difficult and distant object.(1)

من ذلك يتبين أن انجلترا لم تمتنع عن إعلان حمايتها على مصر سنة ١٨٨٢ تورعاً ولا تعففاً ، بل لأنها صرحت أمام العالم أنها لم ترسل جنودها إلى مصر إلا لتثبيت سلطة الخديو ، ولأن إعلان الحماية السافرة على بلاد لها نظام سياسى من الاستقلال المكفول بمعاهدة دولية ، وهى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، لا يمكن أن يتم إلا بمصادقة تركيا والدول المشتركة فى هذه المعاهدة ، وكانت انجلترا على يقين أنها لا تنال مصادقتهن على هذه الحماية .

تفاقم الأحداث

واجهت البلاد أزمات شديدة عقب الاحتلال ، وتعاقبت عليها الأحداث والأزمات ، فمن نضوب معين الخزانة ، إلى مطالبة الأجانب للحكومة بالتعويضات الجسيمة عن حوادث سنة ١٨٨٢ ، إلى ظهور الكوليرا ، إلى استفحال ثورة المهدى فى السودان .

---

(١) انجلترا فى مصر England in Egypt للورد الفريد ملنر ص ٢٨ طبعة سنة ١٩٢٠

١ — تعويضات سنة ١٨٨٢

هى التعويضات التى طالب بها الأجانب عن الأضرار والخسائر التى لحقت أملاكهم وتجارتهم وأموالهم ، فى حوادث سنة ١٨٨٢ ، وبخاصة مذبحة الإسكندرية فى ١٠ يونيه ، وحريق الإسكندرية فى ١٢ يوليه .

كانت هذه التعويضات موضع حديث الوكالات السياسية والصحف والجاليات الأجنبية فى مصر ، وموضع المطالبة من الحكومات الأوروبية ، فقد تألبت هذه العناصر جميعها لإجبار الحكومة المصرية على تعويض الأجانب من الخسائر التى لحقتهم ، ومع أن المسئول عن هذه الخسائر هو الحكومة البريطانية ، لأنها هى التى تسببت فيها ، فإن مصر قد احتملت عواقبها الوخيمة ، وتعويضاتها الجسيمة .

وقد اتفقت الحكومة المصرية والدول على جعل الفصل فى هذه التعويضات من اختصاص لجنة دولية تؤلف لهذا الغرض ، بحيث تخرج عن اختصاص المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية .

ففى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ صدر مرسوم بعدم اختصاص المحاكم المختلطة بنظر قضايا التعويضات التى ترفع ضد الحكومة المصرية ، والمتعلقة بالحوادث الثورية التى وقعت فى مصر من ابتداء ١٠ يونيه سنة ١٨٨٢ ، وبأن تشكل لجنة دولية للحكم فى الطلبات المذكورة[١] .

وصدر مرسوم آخر فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ بعدم اختصاص المحاكم الأهلية (وكانت تسمى المجالس المحلية) بنظر هذه القضايا[٢] فى حالة رفعها من الأهالى .

وفى ١٣ يناير سنة ١٨٨٣ صدر مرسوم بناء على اتفاق الحكومة المصرية

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ،

(٢) الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر ١٨٨٢ .

والدول الأوروبية بتأليف اللجنة الدولية للنظر فى الطلبات التى تقدم لها عن هذه التعويضات والحكم فيها[١] ، وهى لجنة مختلطة مؤلفة من رئيس ووكيل تعينهما الحكومة المصرية ، وأعضاء تعينهم الدول الأوروبية ، على قاعدة أن يكون لكل من انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا والولايات المتحدة واليونان عضو ، وأن يكون للدول الأخرى بلجيكا والدانيمارك واسبانيا والبرتغال وهولاندة والسويد والنرويج عضو واحد . يتفقن على تعيينه ، بحيث إذا لم يعين فى الوقت المحدد لاجتماع اللجنة فلا يعين فيما بعد ، وفى هذه الحالة يكون لكل دولة ليس لها عضو فى اللجنة أن تعين مندوباً يشترك فى مداولاتها وأحكامها عند ما تنظر طلب التعويض الخاص برعاياها .

وفى ٤ فبراير سنة ١٨٨٣ عين عبد الرحمن رشدى بك (باشا) رئيساً للجنة ، ويعقوب أرتين بك (باشا) نائباً للرئيس[٢] ، كما عين الأعضاء النائبون عن الدول الأوروبية .

وما إن صدر المرسوم بتأليف اللجنة حتى انهالت عليها طلبات التعويض من كل صوب ، وبالغ الأجانب فى مطالبهم ، وأسرفوا فى التلفيق وتزوير المستندات التى يؤيدون بها مزاعمهم ، وكانت فرصة اغتنموها للإثراء بطريق غير مشروع ، ووجدوا من عطف اللجنة عليهم ، وكون أغلبيتها الساحقة التى تكاد تكون إجماعا من الأوروبيين ، ما ساعدهم على اقتناص الأموال جزافاً على حساب مصر ، فبلغت التعويضات التى قضت بها اللجنة أربعة ملايين وربع مليون من الجنيهات[٣] ، دفعتها الخزانة المصرية .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ .

(٢) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ٣٥ وص ٤٩ ، ثم عين المستر كالياز مدير عموم الجمارك بدلا من يعقوب أرتين بك (مرسوم أول اكتوبر سنة ١٨٨٣) ، ولما عين عبد الرحمن بك رشدى وزيراً للاشغال العمومية فى وزارة نوبار (يناير سنة ١٨٨٤) ، عين بدله فى رياسة لجنة التعويضات يعقوب أرتين بك (باشا) .

(٣) مذكرة اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا إلى الدول فى ١٩ أبريل سنة ١٨٨٤ . الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ . وثيقة رقم ١ ص ٧

٢ — ظهور الكوليرا سنة ١٨٨٣

من الآفات التى أصابت البلاد عقب الاحتلال ظهور وباء الكوليرا ، (وكان يسمى الهيضة أو الشوطة) ، ظهر هذا الوباء أول ما ظهر بدمياط ، يوم ٢٢ يونية سنة ١٨٨٣[١] ، وانتشر منها إلى بلاد القطر .

وقد اختلفت الآراء فى مصدره ، فقال بعضهم انه نشأ فى دمياط ذاتها ، لقلة العناية بالوسائل الصحية ، وقال آخرون إنه وافد من الهند ، وهو الرأى الذى أيدته الملابسات ، فقد أثبت التحقيق أن أحد وقادي البواخر البريطانية التى وصلت إلى بور سعيد قادمة من الهند ، نزل إلى البر ، وجاء إلى دمياط ، ولم يكد يصل إليها حتى ظهر الوباء فيها[٢] ، وساعد على سريان عدواه بها رطوبة مناخها ، وكثرة ما فيها من الحوارى الضيقة المتعرجة ، ومرور خليج فى وسطها يستقى منه سكانها ، ويصل ماء النيل إلى الأراضى المجاورة لها ، وكان سبباً فى زيادة الرطوبة فى منازلها ، هذا إلى ما كانت عليه حالة البلاد عامة من قلة الوسائل الصحية .

وقد أجمعت البعثات الطبية التى جاءت إلى مصر لفحص هذا الوباء أنه وافد من الهند .

سرى الوباء من دمياط إلى المدن الأخرى ، وانتشر على الأخص فى شربين والمنصورة وطلخا وسمنود والمحلة الكبرى وطنطا وزفتى وميت غمر والسنبلاوين ومنوف وكفر الزيات ودمنهور وكفر الدوار والأسكندرية ورشيد وبورسعيد والإسماعيلية والسويس والزقازيق ، ثم القاهرة وبنها والجيزة وبنى سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا ، وبلغ عدد المتوفين به من دمياط ١٩٣٦ نفساً ،

---

(١) رسالة (وباء الهيضة فى سنة ١٨٨٣) للدكتور حسن باشا محمود مدير مصلحة الصحة العمومية .

(٢) البوسفور اجبسيان عدد ٨ يوليه سنة ١٨٨٣

ومن الأسكندرية ١٠٣٤ ، ومن شبين الكوم ١١٢٠ ، ومن القاهرة وحدها ٥٦٦٤ ، وقد هلع له الناس ، إذ كانت ضحاياه تبلغ فى بعض الأيام بالمئات ، وكافحته الحكومة بكل ما لديها من الوسائل والاحتياطات ، وأنشئت اللجان فى مصر والأسكندرية ودمياط والمنصورة وغيرها لإسعاف المصابين وإرشادهم إلى طريق الوقاية من هذا الداء ، وانتشر انتشاراً مروعاً فى الأحياء الآهلة بالسكان ، ثم خفت وطأته فى أواخر أغسطس ، وأمكن استئصاله فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨٣ بعد أن بلغت ضحاياه فى مختلف القطر ستين ألفاً ، فكان من أخطر الأوبئة التى أصيبت بها البلاد .

٣ — استفحال ثورة المهدى

وقد استفحلت ثورة المهدى فى أعقاب الإحتلال ، مما سنتكلم عنه تفصيلا فى موضعه بالفصل الثامن .